Distribution: Restricted | EB 2005/85/R.3 | 10 August 2005
Original: English | البند 4 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6-8 سبتمبر/أيلول 2005

استعراض تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولاً – مقدمة	1
ثانياً – تشغيل نُظُم تخصيص الموارد على أساس الأداء في مؤسسات أخرى متعددة الأطراف	2
ثالثاً – تعيين القضايا في الصندوق والخبرة المكتسبة حتى الآن	3
رابعاً – النظر في استخدام سكان "الريف" وتغيير في الوزن الترجيحي للسكان	4
خامساً – إدارة التخصيص وإعادة التخصيص	9
سادساً – تحديد درجات تقييم الأداء القطري	14
سابعاً – تشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار المخصصات الإقليمية	16
ثامناً – المخصصات في حالات ما بعد النزاعات	19
تاسعاً – الاستنتاج والتوصيات	19
الملحق	**21**

استعراض تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

أولاً – مقدمة

1 - وافق مجلس المحافظين، في دورته السادسة والعشرين، المعقودة في فبراير/شباط 2003، على إنشاء نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق. وكانت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق قد أوصت من قبل بإنشاء مثل هذا النظام في تقريرها إلى مجلس المحافظين المعنون "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر" (الوثيقة GC-26/L4). وقرر مجلس المحافظين كذلك أن يفوض إلى المجلس التنفيذي سلطة وضع تفاصيل تصميم وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأقر المجلس التنفيذي هيكل وتشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للصندوق في دورته التاسعة والسبعين، المعقودة في سبتمبر/أيلول 2003 (الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1).

2 - يقدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نهجاً لتخصيص موارد قروض الصندوق والمنح القطرية للبرامج القطرية على أساس الأداء القطري (الإطار العام للسياسات، وسياسة التنمية الريفية، وأداء الحافظة)، والسكان والدخل القومي الإجمالي للفرد. وتعمل عمليات التخصيص السنوية هذه في سياق دورات مدة كل منها ثلاث سنوات. وتُجرى في السنة السابقة مباشرةً للسنة الأولى من دورة الثلاث سنوات عملية تقييم تقرر مخصصات مسبقة لكل سنة، ويُلتزم بها على مدى السنوات الثلاث التالية. وفي كل دورة، يستعرض الصندوق المخصصات المسبقة سنوياً لكي تعكس نتائج عمليات تقييم الأداء القطري السنوية، لأن هذه تبيِّن التغييرات الهامة في احتياجات البلد و/أو منجزاته في مجال الإطار السياسي والمؤسسي. ومن شأن هذا أن يمكِّن الصندوق من إنتاج تقييمات أداء ملموسة ومخصصات بحلول سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول من كل سنة. وفي إطار هذه المخصصات التي توضع بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تعقد الالتزامات في سياق برامج العمل السنوية التي يوافق عليها المجلس التنفيذي.

3 - تغطي أول عملية تخصيص الفترة 2005-2007، وأُنتجت أول تقييمات لأداء نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بنهاية الفصل الثاني من عام 2004. وأُنجز حساب المخصصات المسبقة في وقت يمكِّن من تقديم برنامج عمل مخطط لعام 2005 في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2004. وفيما بعد أقر المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2004 برنامج العمل لعام 2005 المقدم بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ينطوي برنامج العمل الذي ووفق عليه في عام 2004 لأنشطة عام 2005 على تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار المخصصات الإقليمية التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 1999.

4 - وكذلك وافقت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق على أن يعكس برنامج العمل المقترح لعام 2006 ، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2005، الخبرة المكتسبة من تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار نظام المخصصات الإقليمية، وأن يوسِّع استخدام نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء باعتباره نظاماً موحداً للمقارنة والتخصيص في البرنامج الإقراضي بأسره. وسيأخذ هذا في الحسبان الحاجة إلى عكس الأولويات فيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية وإبقاء ثلثي برنامج الإقراض على الأقل بشروط تيسيرية للغاية. وسينظر المجلس التنفيذي أيضاً إن كان النظام والمخصصات الناجمة عنه تحقق بفعالية الأهداف الإنمائية فيما يتعلق بالأولويات الإقليمية، وإن كان يجب المحافظة على تشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار المخصصات الإقليمية.

5 - يظل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء موضع تطوير مستمر في ضوء الخبرة المكتسبة. لذلك، يعكس هذا التقرير أيضاً استعراض الصندوق وتوصياته فيما يتعلق بالجوانب المنهجية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، استناداً إلى الخبرة المكتسبة في تنفيذ النظام لمدة سنة واحدة، وإلى الدروس التي استخلصتها مؤسسات أخرى في تنفيذ نُظُمها هي لتخصيص الموارد على أساس الأداء.

ثانياً – تشغيل نُظُم تخصيص الموارد على أساس الأداء في مؤسسات أخرى متعددة الأطراف

6 - يوجد لدى مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف اهتمام مشترك بأساليب محسنة لتخصيص الموارد النادرة وكذلك بتبادل المعرفة والدروس المستخلصة. نتيجةً لذلك، عقد أول اجتماع تقني لمصارف التنمية المتعددة الأطراف بشأن استعراض تخصيص الموارد على أساس الأداء في مقر مصرف التنمية الآسيوي في مانيلا في يناير/كانون الثاني 2005. اشترك في الاجتماع ممثلون عن مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمؤسسة الدولية للتنمية/مجموعة البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمفوضية الأوروبية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. قُدِّمَت في الاجتماع عروض لمختلف الأنظمة، وتم تبادل وُجهات النظر، واستمر الحوار منذ ذلك الاجتماع.

7 - مع أن كل نظام مؤسسة لتخصيص الموارد على أساس الأداء يعكس الاحتياجات والأداء، باعتبارها العناصر الرئيسية للنَّهج، يمكن أيضاً أن يعكس كل نظام ولايات مؤسسية وسياسات وهياكل تسيير ومجموعات زبائن متميزة. ففي نظام مصرف التنمية الكاريبي، مثلاً، يوجد حكم خاص للبلدان المعرضة لكوارث طبيعية، كالأعاصير التي تجتاح الإقليم باستمرار. ولاحظ المشاركون في الاجتماع أنه يوجد في نهج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حُكم خاص، ينفرد به الصندوق، لأداء القطاع الريفي، أعطي له وزن ترجيحي كبير في التقييم العام للسياسات والمؤسسات القطرية. وبصورةٍ أعمَّ، بحث المشاركون الدرجات المعطاة في تقييم الأداء القطري، وقياس أداء الحافظة، وإمكانية زيادة تبادل الخبرات العملية.

8 - تقوم عدة مصارف تنمية متعددة الأطراف حالياً باستعراض نظمها لتخصيص الموارد على أساس الأداء بغية تحسين تنفيذها لهذه النظم، وبناء على ذلك يُنظَرُ إلى هذا النظام على أنه مُنتَجٌ "حَيٌّ"، قابل للتحسين وتحسين قابليته للتطبيق. ففي عام 2004 أجرى مصرف التنمية الآسيوي، مثلاً، مراجعة لوزن السكان وفترة التخصيص؛ وراجعت

المؤسسة الدولية للتنمية منهجيات التخصيص وإعادة التخصيص؛ ويقوم مصرف التنمية الأفريقي بمراجعة منهجيته لإعادة التخصيص، ويقوم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمراجعة معادلته.

ثالثاً – تعيين القضايا في الصندوق والخبرة المكتسبة حتى الآن

9 - خلال هذه السنة الأولى من التنفيذ، أدت المعلومات الارتجاعية من تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى تعيين جوانب إيجابية ومجالات سيكون من المفيد فيها اكتساب مزيد من الخبرة العملية و/أو إجراء بعض التعديلات. من الجوانب الإيجابية أن تقييمات أداء القطاع الريفي أوجدت الأساس والمقدمة لحوار سياساتي على المستوى العملي، وكذلك زيادة توكيد الدور الريفي والزراعي وتركيز الصندوق على المستوى القطري. وكذلك – كما لوحظ أعلاه – أتاحت فرصة للتعلُّم وإشراك مصارف التنمية الأخرى المتعددة الأطراف التي تنفذ النظام فيما تعلَّمه الصندوق من تجربته. مع ذلك، يواجه الصندوق، مقارنةً بالجهات الأخرى التي تطبق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، عدة تحديات إضافية محددة.

10 - أوَّلاً، توجد لدى الصندوق موارد محدودة يريد تخصيصها لعدد كبير من البلدان، بينما هو يواجه نفس الحاجة التي تواجهها مصارف التنمية الأخرى المتعددة الأطراف إلى وضع برامج قطرية متماسكة، تحتوي على مشروعات يصل حجمها على الأقل إلى الحد الأدنى اللازم لكفاءتها، لكي تحقق الأهداف الإنمائية المنشودة، وكل ذلك في نطاق ميزانية إدارية محددة. والصندوق، علاوة على ذلك، هو المؤسسة الوحيدة التي تطبق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المقترضين بشروط عادية. وتكتسب عدة مؤسسات أخرى، منها البنك الدولي، على سبيل المثال، مرونةً بتخصيص الموارد بشروط تيسيرية فقط بموجب معادلة تسمح بخلط الموارد، ولديها مصادر متعددة الأطراف لأموال تُعطى بشروط غير تيسيرية، بما فيها الاقتراض من أسواق رأس المال.

11 - ثانياً، تتفاوت الدول المقترضة الأعضاء في الصندوق تفاوتاً كبيراً في عدد السكان. وبموجب المعادلة القائمة، يسفر هذا عن سلسلة عريضة من المخصصات، بعضها كبيرٌ جداً نسبياً، وبعضها صغير جداً، إلى جانب عدد كبير (يصل إلى 52) من المخصصات القصوى والدنيا. وتواجه مؤسسات أخرى متعددة الأطراف مشاكل مماثلة لكن، بوجه العموم، إلى درجة أقل مما يواجهه الصندوق، لأن عدد البلدان المشاركة فيها أقل.

12 - وأخيراً، مع أن مؤشرات الأداء القطري في الصندوق سليمة أساساً، ربما يحدث أحياناً إفراط في توكيد عناصر فردية. يمكن مثلاً أن تكون درجات تقييم الحافظة محدودة عندما تكون الحافظة صغيرة، وتُعطى القروض على فترات متباعدة جداً. وقد استجاب الصندوق لذلك بمتابعة الاستثمارات الأولية المنفردة غير المراد تجديدها في تقييم الأداء في عام 2004، بتحديث الأرقام بالزيادة على نطاق واسع وإجراء مراجعات في الشعبة، تجرى على أساس سنوي، ويقوم الصندوق الآن بمزيد من العمل في هذا الصدد. باختصار، تتطلب هذه القضايا أن يكون لدى الصندوق نظام لإدارة المخصصات يستجيب لبرنامج العمل السنوي للمؤسسة، ويسير على نسق القواعد الأساسية لمبادئ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتوضح الأجزاء التالية هذه القضايا والمقترحات بمزيد من التفصيل بغية تعديلها، عند الاقتضاء، لينظر فيها المجلس التنفيذي.

رابعاً – النظر في استخدام سكان "الريف" وتغيير في الوزن الترجيحي للسكان

13 - يستخدم الصندوق في الوقت الحاضر مزيجاً من متغيرات السكان ودخل الفرد في معادلة التخصيص ليعكس "حاجة" البلد إلى المساعدة الإنمائية. وبينما يظل دخل الفرد أنسب دليل على الفقر[1]، فإن السكان أكثر تأثيراً بكثير في متغيرات "الحاجة" لسببين. أولاً، أن دليل السكان أكبر وزناً بثلاثة أضعاف من دليل دخل الفرد؛ ثانياً، أن للسكان نطاقاً أوسع بكثير من نطاق دخل الفرد. كما جاء في الجزء السابق، استُعرِضَ جانبان اثنان لمتغير السكان في معادلة التخصيص ونُظِرَ فيهما لدى اقتراح إدخال تعديلات. ويتعلق هذان الجانبان باستخدام سكان الريف في المعادلة بدلاً من مجموع السكان، وبالوزن الترجيحي الذي يعطى للسكان في المعادلة.

14 - **التغيير إلى سكان الريف.** يستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الوقت الحاضر مجموع السكان لكل بلد مؤهَّل مقترض كمؤشر لـــ "الحاجة". غير أن سكان الريف، بالنظر إلى مهمة الصندوق، مؤشر أنسب لـــ "حاجة" فقراء الريف. ومصدر البيانات هو نفس المصدر لرقمَي السكان كليهما، وهو قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للعام 2002 (البنك الدولي). (وهذه البيانات بدورها مأخوذة من شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة). وبغض النظر عن إمكانيات الجدل حول بعض المصطلحات التعريفية، التي يمكن القول إنها ثانوية، مقارنةً بالفوائد، يشكل هذا التعديل تحسناً كبيراً يتفق مع دور الصندوق ومحور تركيزه.

15 - من شأن استخدام سكان الريف أن يفيد البلدان التي تقطن نسبة عالية من سكانها مناطق ريفية. وذلك لأن البلد يحصل على درجة التقييم *بالنسبة إلى* درجات بلدان أخرى. فإذا كانت نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان في بلد ما أعلى منها في البلدان الأخرى فإن ذلك البلد سيأخذ درجة تناسبية أعلى من درجات تلك البلدان. وليست نسبة مجموع السكان إلى سكان الريف نسبة موحدة في جميع الدول الأعضاء في الصندوق. لذلك من شأن التحوُّل إلى استخدام سكان الريف أن يغير المخصصات ومحور التركيز ليعكسا هذه الفوارق النسبية.

16 - **التفاوتات في أحجام سكان الريف بين الدول الأعضاء في الصندوق.** بينما أدى استخدام مجموع السكان في المعادلة حتى الآن إلى التأثير في المعادلة بإبعادها عن المجموعة التي يستهدفها الصندوق، فإن التفاوت الكبير في حجم السكان "في حد ذاته" بين الدول الأعضاء في الصندوق جعل عامل السكان أكثر المتغيرات تأثيراً في معادلة تخصيص الموارد. وكنتيجة طبيعية مباشرة، كان من شأن هذا أن جعل متغيرات الأداء القطري أقل تأثيراً. وأسفر عاملان اثنان عن معادلة للصندوق تؤكد عامل السكان. أولاً، أن وزن الدليل، كما تقرَّرَ أصلاً، مرتفع نسبياً (0.75)[2]، وثانياً، يكون التفاوت بين قِيَم السكان أكبر كثيراً من التفاوت بين قِيَم الأداء القطري. مثال ذلك أن أكبر بلد فاعل (الصين) أكبر حجماً من أصغر بلد فاعل (سانت لوسيا) بـــ 000 8 ضعف.

17 - نتيجة لذلك، تلقت عدة بلدان مخصصات سنوية، حتى في إطار برنامج إقراض مدته ثلاث سنوات، أقل من أن تترك أثراً تشغيلياً فعّالاً. علاوةً على ذلك، أسفرت التفاوتات في السكان أيضاً عن أخذ البلد درجات في التقييم أدخلت الحاجة إلى "وضع سقف" للمخصصات البالغة الحد الأقصى في بعض البلدان، وفي أقصى الطرف الآخر "أعطت"

[1] ذلك لأنه متوفر بسهولة لدى معظم البلدان على أساس سنوي؛ وأقل عرضة للأخطاء الفاحشة؛ وشفاف.

[2] عندما يكون الوزن المعطى للسكان أقل من واحد، وتكون العوامل الأخرى متساوية، فإن البلدان الأقل سكاناً تجتذب موارد أكثر لكل فرد.

مخصصات دنيا لبلدان أخرى. ويمكن أن يتأثر ما يصل إلى 52 بلداً بهذه الطريقة (ما يقرب من 38% من البلدان المقترضة المؤهلة). وفي هذه الحالات ليس للتغيُّرات في الأداء أثر يذكر، إن وجد أي أثر، على المخصصات، وفي حالة المخصصات الدنيا، كما لوحِظَ أعلاه، ربما تكون المخصصات أقل من أن تجعل العمليات فعالة.

18 - هذه الظاهرة شائعة في كثير من المؤسسات المتعددة الأطراف: هناك بضعة بلدان كبيرة عدد السكان تأخذ نسبة عالية من الأموال المراد تخصيصها. وقد اتخذت المؤسسات المختلفة مواقف مختلفة من هذه القضية. فبعضها حدَّ من إمكانيات حصول أكبر البلدان الأعضاء على الأموال (البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي). وأدخل مصرف التنمية الآسيوي تعديلات مخصوصة مختلفة، من بينها إعطاء وزن ترجيحي منخفض للسكان، ومنع بلدان مؤهلة لكنها كبيرة من الحصول على أموال بشروط تيسيرية، ووضع حد أقصى لمخصصات واحد من البلدان الكبيرة، وإعطاء أصغر البلدان الأعضاء المقترضة (دول جزر المحيط الهادي) مُجمَّعاً مستقلاً من الأموال الميسَّرة ينحصر التنافس عليه فيما بينها هي.

19 - استجابةً لهذا الوضع، توجد على الأقل ثلاث طرق لتقليل تأثير السكان في معادلة التخصيص، وهي:

- وضع حدود قصوى أو سقوف لمخصصات البلدان الكبرى إما بالأرقام المطلقة أو بالأرقام المتعلقة بالفرد؛ وإعطاء حد سنوي أدنى من المخصصات بغض النظر عن صِغَر حجم البلد المعني؛
- استخدام تحويل جبري للسكان، كالقيمة اللوغاريتمية، التي تحتفظ بعلاقة منهجية بين المجموعات السكانية لكنها تنتج قِيَماً أقل تطرُّفاً؛
- تقليل الوزن الترجيحي الدليلي للسكان.

20 - تم بالفعل تطبيق استخدام المخصصات القصوى والدنيا في الصندوق وأسفر ذلك، كما لوحِظَ أعلاه، عن وضع بلدان كثيرة عملياً خارج النظام. والنهج الثاني، استخدام القيم اللوغاريتمية، من ناحية نظرية ربما تكون له ميزات. ويستخدم مصرف التنمية الكاريبي هذه القيم في معادلته. فَـ "المخصصات القاصية" المتطرفة الواقعة في قمة السلسلة، التي تخلقها الأوزان الدليلية، تكون أقل بروزاً بكثير عندما يُعَبَّرُ عن السكان بشكل لوغاريتمي. غير أنه، في عمليات المحاكاة التي قام بها الصندوق مؤخراً، كان من آثار استخدام القيم اللوغاريتمية للسكان (بدلاً من الأوزان الترجيحية للسكان) أن قلل المخصصات المقدمة إلى البلدان الكبيرة إلى حد كبير.

21 - البديل الأخير هو تقليل الوزن الدليلي للسكان. وقد استخدمت مؤسسات أخرى متعددة الأطراف في الأصل أدلة تتراوح من 0.75 إلى 1.0، لكن مصرف التنمية الآسيوي قلل في الآونة الأخيرة الوزن الترجيحي للسكان من 0.75 إلى 0.6.[3] وقد أجرى الصندوق عدة عمليات محاكاة تخصيص لاختبار مختلف الأوزان المعطاة للسكان. وظل استخدام أوزان للسكان تتراوح من 0.6 إلى 0.75 يسفر عن كثير من المخصصات القاصية (أي المخصصات القصوى/الدنيا).

[3] غير أنه يصعب مقارنة هذه الأدلة الفردية للمؤسسات الأخرى بالدليل 0.75، الذي استخدمه الصندوق بادئ الأمر. فالأهمية الفعالة للوزن في معادلة التخصيص تعتمد على متغيرات أخرى في المعادلة، والتفاوت في قِيَم كل عامل، وكذلك أدلة تلك العوامل الأخرى. وفي المعادلات القابلة للتكرار يُعَوَّلُ على الأوزان *النسبية* لا على القيم الدليلية *المطلقة*.

ولذلك سَيُضطَرُّ الصندوق إلى الاستمرار في فرض حدود قصوى/دنيا اعتباطية على مخصصات البلدان في حالات متكررة إلى حد ما. ومقابل ذلك، أسفرت المخصصات التي تتراوح أوزانها بين 0.1 و0.5 عن قلة عدد المخصصات القاصية وقلة تكرار فرض قيود اعتباطية. وأسفر الوزن الذي مقداره 0.3، على وجه الخصوص، عن إعطاء أكبر المقترضين مخصصات تقع دون السقف الاعتباطي (البالغ 5% من موارد الصندوق)، لكنها لم تصل إلى حد أدنى من ذلك بكثير كالحد الذي تصل إليه لو استخدم الصندوق القيم اللوغاريتمية للسكان. غير أنه يرجح أن تكون هذه المخصصات دون القدرة الاستيعابية لهذه البلدان المقترضة ودون طلب.

22 - زيادةً في تحليل هذه القضايا، أجريت عدة عمليات محاكاة على سلسلة محددة من الأوزان الترجيحية لمعالجة المعايير التالية:

- تقليل عدد المخصصات القصوى/الدنيا؛
- إعطاء مخصصات لبلدان كبيرة تظل ملبية لاحتياجاتها؛
- إعطاء مخصصات لبلدان صغيرة توفِّر أساساً لقروض أو منح بأحجام تمكِّن من القيام بتدخلات على المستوى الفعال؛
- إعطاء الأداء تأثيراً متزايداً في المخصصات.

23 - يعطي الجدول 1 أمثلة على عمليات المحاكاة هذه لخمسة بلدان إشارية، مستخدِماً أوزاناً ترجيحية مختلفة لسكان *الريف* توضح سلسلة التغييرات في المخصصات وتبيِّنُ، في الوقت نفسه، أثر التحسينات في الأداء الناتجة عن تغيير الأوزان المعطاة للسكان. والبلدان الخمسة التي وقع عليها الاختيار تقع في أقاليم مختلفة، ولا يقصد أن تكون هذه عملية مقارنة بين البلدان المنفردة نفسها. ففي حالة البلدان "ألف" و "دال" و"هاء" ترتفع المخصصات الراهنة (العمود 5) بما يتراوح بين 0.9 مليون دولار أمريكي و 2.2 مليون دولار أمريكي في السنة عندما يخفض الوزن الترجيحي للسكان عن 0.75. وهذا له عدة آثار إيجابية. فمن شأنه أولاً، أن يمكِّن من تخفيض عدد البلدان التي كانت من قبل "خارج" النظام، كالبلد "دال"، مثلاً، وإدخال هذه البلدان في معايير نظام تخصيص الموارد. ثانياً، ستمكِّن زيادات المخصصات أيضاً من تطوير برامج إقراض أكثر ملاءمة. وإن البلد "دال"، الذي كان من قبل يعطى الحد الأدنى من المخصصات، سيتلقّى الآن مبلغاً أكبر كثيراً بسبب ارتفاع نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان. وهذا المبلغ يعطيه في إطار برنامج إقراض مدته ثلاث سنوات قرضاً بحجمٍ كافٍ.

24 - فيما يتعلق بتأثير هذه التغييرات على الأداء، بموجب المعادلة الراهنة والنهج الراهن، إذا ازدادت أهمية البلدين "ألف" و "هاء" بنسبة 10% فستزداد المخصصات بنحو 000 800 و000 300 دولار أمريكي، على التوالي. وإذا نُقِّحَت معادلة التخصيص لاستخدام سكان الريف وإعطائهم وزناً مقداره 0.45، ازداد الفرق في هذه المخصصات إلى 1.0 مليون دولار أمريكي و000 600 دولار أمريكي، على التوالي. أي أن انخفاض تأثير السكان في معادلة التخصيص يؤدي إلى زيادةٍ مقارنةٍ في تأثير الأداء ويعطي البلدان الفردية حوافز جيدة على زيادة المخصصات من خلال تحسين الأداء.

25 – وسيظل البلدان "باء" و "جيم"، وهما بلدان فيهما عدد كبير من السكان ومخصصاتهما الحالية مرتفعة، يتلقيان مخصصات كبيرة، مما يؤكد الدور المستمر لعدد السكان كعامل كبير من عوامل تقرير "الحاجة". ستنخفض مخصصات البلد "باء" قليلاً (وسيوزع المبلغ المخفَّض على بلدان أخرى في الإقليم)، لكنه ما زال يحتفظ بمخصصات سنوية تتراوح بين 16.3 و18.6 مليون دولار أمريكي، وهذان مستويان يكفيان لتدخلات فعّالة من جانب الصندوق. علاوةً على ذلك، كما تبين الأعمدة من 10 إلى 12، تستجيب هذه المخصصات لتحسينات الأداء.

26 – لذلك، بناء على عمليات المحاكاة الواسعة النطاق هذه، اقترحت إدارة الصندوق تعديل المعادلة الراهنة، لتعكس استخدام سكان الريف واستخدام 0.45 كوزن ترجيحي للسكان. هذا الإجراء يعالج كثيراً من القضايا المثارة: ينخفض عدد المخصصات القصوى والدنيا من 40 إلى 25 (باستخدام قائمة البلدان المعلنة في يناير/كانون الثاني 2005)؛ تزداد مخصصات البلدان التي يكون عدد سكانها قليلاً نسبياً إلى حجم يوفر لها الكفاءة التشغيلية؛ فتصبح المخصصات أكثر تناسباً مع الأداء؛ ومع ذلك تظل "احتياجات" الدول الأعضاء – مقيسةً بسكان الريف – عاملاً هاماً يساهم في تحديد مستويات المخصصات. ودل التحليل على أنه عندما يكون الوزن الترجيحي المعطى للسكان 0.45 يمكن أن يظل أكبر عشرة مقترضين من الصندوق في الوقت الحاضر يتلقَّون ما يصل إلى 27% من موارد الصندوق السنوية (الرقم بموجب المعادلة القائمة هو 37%). وسيطبق هذا التعديل لمعادلة التخصيص، إذا ووفق عليه، في عملية التخصيص لبرنامج عمل 2006، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2005.

الجدول 1 – حساسية المخصصات السنوية للتغيُّرات في الوزن الترجيحي للسكان وتقييم الأداء

				المخصصات السنوية (بملايين الدولارات الأمريكية)				المخصصات السنوية المنقحة مع تحسين الأداء بنسبة 10% (بملايين الدولارات الأمريكية)			
1– البلد	2– سكان الريف في 2002 (بالمليون)	3– مجموع السكان في 2002 (بالمليون)	4– درجة تقييم الأداء القطري	5– المخصصات الحالية الموافق عليها	6– المخصصات باستخدام سكان الريف مع وزن مقداره 0.40	7– المخصصات باستخدام سكان الريف مع وزن مقداره 0.45	8– المخصصات باستخدام سكان الريف مع وزن مقداره 0.50	9– باستخدام المخصصات المالية الموافق عليها	10– المخصصات باستخدام سكان الريف مع وزن مقداره 0.40	11– المخصصات باستخدام سكان الريف مع وزن مقداره 0.45	12– المخصصات باستخدام سكان الريف مع وزن مقداره 0.50
ألف	3.68	6.55	4.25	4.13	5.45	5.25	5.03	4.94	6.51	6.27	6.01
باء	56.30	67.20	4.25	22.11	16.26	17.43	18.55	23.75	18.92	20.20	21.42
جيم	797.72	1 280.40	4.18	23.75	21.63	23.75	23.75	23.75	23.75	23.75	23.75
دال	4.41	5.53	3.96	1.00	3.22	2.81	2.48	1.48	3.80	3.38	2.99
هاء	2.31	4.11	4.66	1.60	2.90	2.73	2.56	1.92	3.48	3.28	3.08

خامساً – إدارة التخصيص وإعادة التخصيص

27 – **نظام التخصيص المستمر لمدة ثلاث سنوات.** يعمل الصندوق في الوقت الحاضر بنظام لتخصيص الموارد يمكن وصفه بأنه نظام فترة "محددة". ويقوم هذا النظام على أساس فترة تخصيص طولها ثلاث سنوات تدار في إطارٍ زمنيٍّ مدته ست سنوات. وهناك عدة جهات أخرى تطبق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء اتخذت لنفسها نهج تخصيصٍ مستمر، كالمؤسسة الدولية للتنمية، مثلاً. والمفهوم الرئيسي في نظام كهذا هو أنه يعاد حساب المخصصات كل سنة (أي أن رصيده صفر) للسنوات الثلاث التالية (سنة مخصصاتها مؤكدة وسنتان مخصصاتهما إشارية). نهج التخصيص المستمر هام لأنه يمكِّن الصندوق من التصدي لعدة أنواع من التغييرات:

- تغييرات في درجات الأداء القطري للبلدان؛
- تغييرات في قائمة البلدان المتوقع أن تكون مقترضة فعلية في فترة ثلاث سنوات معينة؛
- تغييرات في مقدار القرض اللازم لكل مقترض فعلي، وفي تحديد مواعيد هذه القروض؛
- تغييرات في برنامج عمل الصندوق والموارد المتاحة للالتزام بها.

28 – يبين الجدول 2 مثالاً لمخصصات بلد ما مستمرة لثلاث سنوات. وفي هذا المثال تتفاوت حصة البلد "ألف" لمدة ثلاث سنوات من مجموع الأموال الإقليمية من 9 ملايين دولار أمريكي إلى 9.6 ملايين دولار أمريكي، وذلك يتوقف على النقطة التي يدخل البلد عندها فترةَ السنوات الثلاث في فترة الثلاث سنوات 2005–2007 (السطر الأول) تبلغ المخصصات 9.0 ملايين دولار أمريكي. وفي الفترة 2006–2008، بعد المراجعة السنوية، يمكن نظرياً أن تزداد المخصصات إلى 9.6 ملايين دولار. غير أنه يمكن في فترة الثلاث سنوات التي تليها (2007–2009) أن ينخفض قليلاً إلى 9.1 ملايين، ويحتمل أن يكون سبب ذلك تغيراً في المخصصات السنوية.

الجدول 2 – مثال لمخصصات مستمرة لمدة ثلاث سنوات للبلد "ألف" (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مخصصات رصيدها صفر للفترة 2005–2007 (9 ملايين دولار أمريكي)	3 (مؤكدة)	3 (إشارية)	3 (إشارية)			
مخصصات رصيدها صفر للفترة 2006–2008 (9.6 ملايين دولار أمريكي)		3.2 (مؤكدة)	3.2 (إشارية)	3.2 (إشارية)		
مخصصات رصيدها صفر للفترة 2007–2009 (9.1 ملايين دولار أمريكي)			3.033 (مؤكدة)	3.033 (إشارية)	3.033 (إشارية)	
مخصصات رصيدها صفر للفترة 2008–2010 (9 ملايين دولار أمريكي)				3 (مؤكدة)	3 (إشارية)	3 (إشارية)

29 - الخصائص الأساسية للنظام هي:

- تحسب درجات تقييم الأداء القطري، التي تؤدي إلى المخصصات القطرية المؤقتة، سنوياً.
- تخصص كل عملية حساب سنوية أموالاً لكل بلد لفترة السنوات الثلاث التالية؛ لكن مخصصات السنة الأولى فقط هي المؤكدة ومخصصات السنتين التاليتين مخصصات إشارية.
- تستند عملية التخصيص السنوي إلى بيانات جديدة (درجات تقييم أداء جديدة، "قائمة قصيرة" جديدة بالبلدان المقترضة المحتملة، وربما مستوى برنامج عمل سنوي جديد). فإذا تغيرت الظروف منذ التخصيص السابق الذي رصيده صفر، تتغير المخصصات تبعاً لذلك التغيير.
- تستخدم جميع إجراءات عمليات التخصيص وإعادة التخصيص منهجيات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

30 - **عملية التخصيص السنوية التي رصيدها صفر:** تُجرى عملية تخصيص رصيده صفر لكل الدول الأعضاء المقترضة في جميع الأقاليم. وتسير عملية التخصيص السنوية في عدة مراحل:

(أ) تؤخذ في الحسبان احتياجات وأداء *جميع* أعضاء الصندوق المؤهلين للاقتراض (القائمة "الطويلة") لحساب درجات التقييم الراهنة لأغراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء *لجميع* بلدان الإقليم؛

(ب) تُقرَّر المبالغ القطرية المؤقتة بالنسبة إلى المخصصات الإقليمية على نحو يتناسب مع درجات تقييم أداء البلدان لأغراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. هذه هي "القائمة الطويلة" لجميع الدول المقترضة المحتملة الأعضاء في الصندوق، وبوصفها كذلك، تضم البلدان التي ليست مقترضة فعلية و/أو لا يتوقع أن تكون مقترضة أو متلقية فعلية لمنح خلال السنوات الثلاث القادمة.

(ج) يُعيَّن برنامج العمل (القروض والمنح على السواء) لكل إقليم في السنوات الثلاث القادمة.

(د) قائمة البلدان هذه هي في الواقع "القائمة القصيرة" بالبلدان التي يتوقع أن تكون مقترضة فعلية أو متلقّية لمنحٍ أثناء فترة الثلاث سنوات القادمة. ويأخذ هذا في الحسبان القدرة الاستيعابية، أي مقدار المبلغ الذي يستطيع البلد المقترض صرفه بصورة فعالة واستخدامه كل سنة. ويؤخذ في الحسبان أيضاً أيُّ مبلغ يكون البلد قد تلقّاه من قبل باعتباره "سحباً مسبقاً" (انظر الفقرة 36 أدناه).

(هـ) إذا اتضح أن مخصصات أي بلد تزيد عن احتياجاته لتلك الفترة (إما لأنه لا ينوي أن يقترض أبداً أو لأن احتياجاته للمال أقل من المخصصات المبدئية) فعندئذ، بدلاً من إبقاء الأموال غير مستعملة، يحدد الصندوق المبالغ الزائدة ("المجمَّع"[4]) و "يعيد تخصيصها". ويتم ذلك باستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبذلك يحافظ على سلامة عملية تخصيص الموارد على أساس الأداء.

[4] لوحظ مفهوم "المجمَّع" كمصدر للأموال لإعادة تخصيصها في الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1، الفقرة 40، وفي الوثيقة EB 2003/79/C.R.P.3، "في الأجزاء المتعلقة بإعادة تخصيص الموارد غير الملتزم بها".

(و) تكون النتيجة مخصصات ثلاث سنوات لـــ "قائمة قصيرة" بالبلدان المقترضة الفعلية النشطة مطابقة لبرنامج العمل في أية سنة بعينها.[5]

31 - **عملية إعادة التخصيص**: كما نوقش أعلاه، تتعلق إعادة التخصيص بالأموال الزائدة الموضوعة في "المجمَّع" فقط، *لا* بمظروف الموارد بأسره. وتطبِّق عدة هيئات أخرى – تستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – إجراءات لإعادة التخصيص في نظمها. وتشمل إعادة التخصيص الخطوات التالية:

(أ) تعيين "مجمَّع "يضم أموالاً يُستبعد استخدامها. فإذا كان للبلد "X"، مثلاً مخصصات لثلاث سنوات مقدارها 11 مليون دولار أمريكي (سنة واحدة مخصصاتها مؤكدة وسنتان مخصصاتهما إشارية) ورُئِيَ من المرجح أن يستخدم 7 ملايين دولار أمريكي فقط، ينقل مبلغ 4 ملايين دولار إلى "المجمَّع" لإعادة تخصيصه.

(ب) توزع الأموال الموجودة في "المجمَّع" بين البلدان التي لم يُلَبَّ طلبُها بمخصصاتها المبدئية. وتتم إعادة التخصيص هذه، كما يحدث دائماً، بالتناسب مع درجات تقييم الأداء لأغراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

32 - تكون إعادة التخصيص بوجه عام صغيرة لأنها لا تؤثر إلا على الأموال الهامشية الموجودة في "المجمَّع". وأشارت عمليات محاكاة استطلاعية في يونيو/حزيران 2005 إلى أن مجمَّع الصندوق سيكون في حدود 16%–20% من مجموع مخصصات الإقليم. لذلك، يستطيع الصندوق أن يضع حداً تشغيلياً للمجمَّع مقداره 20% من مستويات المخصصات الإقليمية لفترة ثلاث سنوات. هذا هو المبلغ الأقصى الذي يمكن إعادة تخصيصه بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في أي وقت بعينه. فهذا يضمن أن تحافظ عملية إعادة التخصيص على التوازن بين طلبات برنامج العمل ومطالب متابعة الأداء ومعايير احتياجات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. والمبالغ التي توجد في المجمَّع زيادة عن 20% تشير في حد ذاتها إلى أنه يمكن أن تكون ثمة حاجة إلى مراجعة أحجام القروض أو عدد القروض في برنامج الإقراض الإقليمي.

33 - يقوم الصندوق عادة بإجراء إعادة تخصيص في موعدين: الأول بعد كل عملية تخصيص رصيده صفر مباشرة، كما لوحظ أعلاه؛ وفي عملية الانتقال من تخصيص على أساس القائمة الطويلة إلى التخصيص على أساس القائمة القصيرة، مع مراعاة الطلب والقدرة الاستيعابية. *ويمكن* أن تحدث إعادة تخصيص ثانية في منتصف السنة التالية، للتمكين من إجراء تعديلات إذا لم تُستخدم الأموال "المؤكدة" للسنة في بعض الحالات، أو لمراعاة تغييرات غير متوقعة في برنامج الإقراض. وستجرى عملية مماثلة تمشياً مع معايير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الفصل الأخير من عام 2005 لتقدير ما إذا كان يُرَجَّح أن تبقى هناك أموال دون استخدام.

[5] يعد التخصيص لـــ "القائمة القصيرة" عادة في سبتمبر/أكتوبر (أيلول/تشرين الأول) لينظر فيه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. ويجري تهذيبه بعد فترة تتراوح من 6 إلى 9 أشهر إذا تغيرت الظروف.

34 - بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون للمديرين حرية التصرف في إعادة تخصيص بعض الأموال من المجمَّع لأغراض استراتيجية أو عملية. وقد يعني ذلك إدراج عنصر جديد في مشروع – ينفذ بقرض – أثناء التقييم، أو الحاجة إلى منحة قطرية دعماً لشراكة أو مبادرات تبادل معارف. لذلك يقترح إذا كان المجمَّع محدوداً بنسبة 20% من مجموع مخصصات الإقليم، كما لوحظ أعلاه، أن تتاح نسبة لا تتجاوز 4%، كحد *أقصى*، (أي 3.5 ملايين دولار أمريكي في حالة كل واحدة من شعبتي أفريقيا الرئيسيتين) من مجموع أموال الإقليم (أي 20% من الـ 20%) لكي يعاد تخصيصها بناء على قرار من مدير الإقليم، رهناً بموافقة مساعد رئيس الصندوق، رئيس دائرة إدارة البرامج.

35 - **فترة التخصيص:** أنشأ الصندوق بالفعل فترة تخصيص مدتها ثلاث سنوات. وتتصل السنوات الثلاث بدورة تجديد موارد الصندوق والحدود العملية لتخطيط برنامج قروض ومنح في المستقبل. غير أن في الصندوق كثيراً من الدول الصغيرة الأعضاء[6] (وبعضها دول جزرية) لا تقترض إلا أحياناً، لكنها تحتاج، عندما تقترض، إلى تصميم مشروع بحجم لا يقل عن الحد الأدنى اللازم لتحقيق الكفاءة. لتوضيح الأمر، الدولة التي تأخذ مخصصات مقدارها 3 ملايين دولار أمريكي لفترة ثلاث سنوات يجب عليها أن تجمع مخصصات دورتين كاملتين لتحقيق إمكانية الحصول على 6 ملايين دولار أمريكي، الذي هو – إلى حدٍّ ما – *الحد الأدنى* لحجم المشروع الكفؤ، من حيث احتياجات الجهة المقترضة ومعايير التشغيل لدى الصندوق. ويستجيب الصندوق حالياً لهذا الوضع بالسماح بنقل مخصصات فترة بكاملها إلى الفترة التالية.

36 - "**السحب المقدم**" **في دورة المخصصات الراهنة:** "السحب المقدم" يمكِّن البلد من استخدام موارده المؤكدة للسنة الجارية ومن سحب مبالغ زيادةً عليها من الموارد الإشارية للسنتين التاليتين، لتحقيق حجم للمشروع يضمن كفاءته. وتسمح معظم المؤسسات بوجه عام بهذا السحب المقدم لكن بموجب قواعد محددة؛ غير أن احتياجات تلك المؤسسات أقل، نظراً إلى حجم مخصصاتها السنوية. غير أن السحب المقدم يوفر حركة هامة للصندوق في ضوء حجم قروضه السنوية وعدد البلدان المقترضة المحتملة. غير أن الحاجة تدعو إلى وجود قواعد شفافة لـ "السحب المقدم"، لا سيما في نظام تخصيص فتراته مستمرة. لذلك يجب أن يسدد البلد أموال السحب المقدم من مخصصاته المستقبلة ولا يستطيع أن يسحب مقدماً مرة أخرى حتى تسدد السحوبات المقدمة السابقة.

37 - يبين الجدول 3 المبالغ المتاحة للبلد "ألف" كل سنة إذا قرر أن يسحب مقدماً بعض مخصصاته الإشارية مقارنة بسيناريو قاعدة (أي إذا لم يكن هناك أي سحب مقدم).

[6] تُعرَّف الواحدة منها بأنها عضو في منتدى الدول الصغيرة، التي يقل عدد سكانها عن 1.5 مليون نسمة.

الجدول 3 – مثال للسحب المقدم (بملايين الدولارات الأمريكية)

أنماط الاقتراض الممكنة بموجب قاعدة السحب المقدم للبلد "ألف"					
القاعدة: يمكن للجهة المقترضة أن تسحب مقدماً أي مبلغ من مخصصاتها الإشارية (لإضافتها إلى مخصصاتها المؤكدة في السنة الجارية)، لكن كل السحوبات المقدمة تُخصَمُ من المخصصات التي تكون – لولا السحوبات – مؤكدة في السنوات التالية، حتى يتم "تسديدها".					
	مليون دولار أمريكي				
	2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
السيناريو 1: لا يسحب البلد "ألف" أي أموال مقدماً	3.0	2.8	4.0	3.9	4.0
السيناريو 2: يسحب البلد "ألف" 1.8 مليون دولار أمريكي مقدماً في عام 2005، ويسدده من مخصصاته الإشارية لعام 2006، ثم يسحب مقدماً ثانيةً في عام 2007، إلخ.	4.8	1.0	11.9	0.0	0.0

38 – القاعدة المقترحة هي أن يُسمح بالسحب المقدم في أي وقت وبأي مبلغ يساوي أو يقل عن المخصصات الإشارية للسنتين التاليتين، لكن كل السحوبات المقدمة يجب أن تخصم من المخصصات التي رصيدها صفر في السنوات اللاحقة حتى يتم "تسديدها". فإذا سحب بلد ما، مثلاً، 4 ملايين دولار أمريكي، عندما تحدد مخصصات السنة التالية التي رصيدها صفر، يخصم من مخصصاته هذه ما يكفي لـــ "تسديد" الملايين الأربعة تسديداً كاملاً. ولا يسمح بسحب مقدم مرة أخرى حتى "تسدد" جميع المبالغ السابقة المسحوبة مقدماً.

39 – البلدان الجزرية الصغيرة أو البلدان الصغيرة التي تكون مخصصاتها عند "الحد الأدنى" يمكن السماح لها بسحب مقدمٍ بما لا يتجاوز ضعف مخصصاتها الإشارية، مع تطبيق أحكام التسديد نفسها عليها. ونظراً إلى صغر حجم احتياجاتها المحتملة، يُستبعد أن يسفر هذا السماح عن إثارة مشكلة تدفق نقدي للصندوق.

40 – **ترحيل الأموال غير المستخدمة:** بموجب ترتيبات ترحيل الأموال، يمكن للبلد الذي لا يستخدم مخصصاته في فترة معينة أن يرحلها – بعضها أو كلها – إلى فترة التخصيص اللاحقة. غير أن مؤسسات أخرى متعددة الأطراف لا تسمح إلا بترحيلٍ محدودٍ جداً للأموال، عادةً من سنة واحدة سابقة فقط، ولا يُسمح به إلا إذا استُخدمت الأموال في غضون بضعة أشهر من بداية فترة التخصيص الجديدة. وسبب ذلك هو أن الترحيل يمكن أن تصعب إدارته في نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء يستخدم إعادة التخصيص لنقل الأموال غير المستخدمة إلى بلدان أخرى تكون أشد حاجة إليها. ويؤيد الترحيل ضمناً كذلك فكرة أن المخصصات في الواقع حق، بينما هي من حيث المبدأ لا يفترض بها أن تكون حقاً. ولا يتاح أي ترحيل في الوقت الحاضر لأعضاء الصندوق، لأنه لا توجد فترة تخصيص سابقة للفترة الراهنة. ويجب على البلدان أن تنتظر حتى أوائل عام 2008 لتتمكن من "جمع" مخصصـــات آتية من فترتي تخصيص كاملتيـــن (2005–2007 و2008–2010). غير أن ترحيل مخصصات 2005 غير المستخدمة يصبح ممكناً ابتداءً من عام 2006.

41 – وتتوقف مسألة ما إذا كانت ثمة حاجة إلى السماح بالترحيل على ما إذا كان قد أمكن تحقيق مرونة كافية بتعديلات معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعلى طول فترة التخصيص (فربما يعني ذلك، مثلاً، أن فترة الثلاث سنوات قصيرة جداً، وأن الصندوق يحتاج إلى فترة تخصيص مستمرة لمدة أربع سنوات)، وإلى أحكام

سحب مقدم. لذلك يُقترح السماح باستخدام ترحيل لمدة سنة واحدة، على أساس كل حالة بعينها، (بعد مراجعة المخصصات المحددة، ووثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية، وبرنامج الأقراض المقترح) رهناً بموافقة مساعد رئيس الصندوق، رئيس دائرة إدارة البرامج، والاستمرار في رصد العملية حتى سبتمبر/أيلول 2007 على الأقل، عندما تكون خبرة الصندوق المتطورة مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أوضح بشأن عدد من القضايا المترابطة.

سادساً – تحديد درجات تقييم الأداء القطري

42 – **تحديد درجات تقييم أداء السياسات والمؤسسات في القطاع الريفي.** يستخدم الصندوق ثلاثة متغيرات أداء في معادلته للتخصيص، وهي:

(أ) أداء السياسات والمؤسسات في القطاع الريفي، الذي يعطيه الصندوق وزناً ترجيحياً يعادل 45% في تقييم الأداء القطري؛

(ب) أداء الحافظة، الذي يعطيه الصندوق وزناً ترجيحياً مقداره 35%؛

(ج) أداء السياسات والمؤسسات الوطنية (درجات تقييم أداء السياسات والمؤسسات القطرية للبنك الدولي)، الذي يعطيه الصندوق وزناً ترجيحياً مقداره 20 في المائة.

43 – **معايير أداء القطاع الريفي.** اعتمد الصندوق خمس مجموعات من معايير أداء القطاع الريفي. وتقوم هذه المجموعات على *الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006*. وعيَّن الصندوق داخل هذه المجموعات 12 معياراً ينبغي تحديد درجات تقييم لها مع إعطائها أوزاناً متساوية. وهذه المجموعات ومعايير كل منها هي:

(أ) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم
- الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية
- الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية

(ب) تحسين إمكانيات الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا
- الوصول إلى الأراضي
- الوصول إلى مياه الري للزراعة
- الوصول إلى خدمات البحث والإرشاد الزراعي

(ج) زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق
- الظروف التي تمكِّن من تطوير الخدمات المالية الريفية
- مناخ استثمار للمؤسسات التجارية الريفية
- الوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية

(د) قضايا التمايز بين الجنسين

- الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية
- التمثيل

(هـ) إدارة الموارد العامة والمساءلة عنها

- تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية
- المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية

44 - في عام 2004 تمت تجزئة معايير الأداء الـ 12 إلى 59 معياراً فرعياً ينبغي وضع درجات تقييم لكل منها على حدة. وتوضع متوسطات لدرجات المعايير الفرعية لتنتج 12 درجة تقييم معيارية. وتوضع متوسطات لدرجات المعايير الـ 12 لتنتج درجة التقييم الإجمالية لأداء القطاع الريفي. والآن تطبق معظم المنظمات التي تستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أوزاناً على مستوى المجموعة. ويقوم الصندوق حالياً بتقييم طريقة واحدة ممكنة لتبسيط تحديد درجات تقييم الأداء بإعطاء أوزان ودرجات فقط على مستوى المجموعات. وستعامل المعايير والمعايير الفرعية على أنها مواقع إرشادية أو ورقات عمل لكنها لا تقيَّم ولا تعطى أوزاناً كلاً على حدة. وإذا أعطيت أوزان ودرجات للمجموعات فقط، ينبغي إضافة نص واضح يصف التعليل المنطقي لكل درجة.

45 - أجريت عملية تقييم أداء القطاع الريفي في دورة عام 2004 داخل الشُعَب الإقليمية مع وضع المعايير داخل كل شعبة. وفي دورة عام 2005 بدأ الصندوق عملية تنسيق بين الشُعَب للمساعدة على تحقيق الاتساق في وضع درجات التقييم في كل أنحاء الصندوق (وكتجربة لتعلُّم الدروس)، لكن المسؤولية الأولى ستظل على الأقاليم والمدراء الإقليميين. وعملية تحديد درجات تقييم أداء السياسات والمؤسسات في القطاع الريفي فرصة هامة لإجراء حوار سياساتي مع الحكومات الوطنية وأصحاب المصالح الآخرين في البلد المعني. وقد أجريت أول عملية لوضع درجات التقييم في مايو/أيار – يونيو/حزيران) 2004. مع ذلك، وبالنظر إلى احتمال وجود معوقات للموارد وإلى إجراء مشاورات، يُرى أن من العملي أن تجرى هذه المشاورات على فترات معقولة، ربما مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات (وذلك يتوقف على حجم عمليات الصندوق في كل بلد)، بدلاً من محاولة إجرائها مرة كل سنة. وفي السنة التي لا تجرى فيها مشاورات، يُجري تحديث درجات تقييم البلد في عملية مكتبية وتظل الدرجات تُشكِّل مُدخَلاً في العملية السنوية لتحديد درجات التقييم القطري.

46 - **تحديد درجات تقييم الحافظة:** أداء الحافظة واحد من متغيرات "الأداء القطري" الثلاثة في معادلة تقرير مخصصات الصندوق. ويعتمد هذا المتغير على تقديرات الموظفين والشُعب الإقليمية لمدى جودة أداء كل مشروع جارٍ للصندوق. وتستند هذه التقديرات إلى مسألة ما إذا كان المشروع "معرضاً للمخاطر" أو "مشروعاً يواجه مشكلات". وقد اعتمد الصندوق نهج المؤسسة الدولية للتنمية التي تستخدم علامةً حمراء لتعيين المشروعات المعرضة للمخاطر، لكنه يستخدم مجموعة علامات تختلف في بعض الوجوه عن تلك التي يستخدمها البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية.

47 - ويحتاج التوكيد على "المشروعات الفاشلة أو التي في سبيلها إلى الفشل" في النظام الحالي لتقييم الحافظة إلى توازن مع النظر في كيفية أداء المشروعات غير المعرضة للمخاطر. أي أن النظام الذي يقيس أداء الحافظة بناء على عامل واحد فقط، هو نسبة المشروعات المعرضة للمخاطر أو المشروعات التي تواجه مشاكل لا يحصل على معلومات

عن أداء المشروع غير المعرض للمخاطر، والذي ربما يكون أداؤه بالكاد كافياً – أو ربما يكون ممتازاً. وقد أدرك الصندوق هذه المشكلة وبدأ معالجتها في مراجعته لمبادئه التوجيهية لاستعراض الحافظة. وهذا شيء هام جداً للصندوق لأن لديه كثيراً من الحوافظ القطرية التي تحتوي على مشروع واحد أو مشروعين فقط. لذلك تكون درجات تقييم الأداء "غير دقيقة" وغير مستقرة. ومن السهل أن تكون الدرجة 100% (كل المشروعات معرضة للخطر/تواجه مشاكل) أو أن تكون 0% (لا توجد أي مشاريع معرضة للخطر/تواجه مشاكل)، ويمكن أن تتغير الدرجة من موقع إلى الموقع الآخر فجأة.

48 - **تحسينات قيد المراجعة المستمرة.** يقوم الصندوق باستعراض عدة طرق يمكنه بها أن يحسِّن استخدام مقاييس أداء الحافظة في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وهي تشمل الطرق التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- زيادة عيِّنة المشروعات التي وُضعت درجات تقييمها بإدراج مشروعات في إطار زمني أطول، لا مجرد المشروعات العاملة حالياً، أو المشروعات التي أقفلت مؤخراً. وسيسفر هذا عن وضع درجات أكثر استمراراً على السُّلَّم، بدلاً من الدرجات الثنائية الشكل؛

- مواصلة التعلُّم من خبرة المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف. فمصرف التنمية الكاريبي، مثلاً، يستخدم نظاماً لوضع درجات تقييم أداء الحافظة، سيقوم – عندما يكتمل أداؤه – بمتابعة أداء المشروع في جميع مراحل تطوره، وفقاً لسبعة معايير أداء وافقت عليها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

- وضع مجموعة من معايير أداء المشروع تنطبق على كل المشروعات، بدلاً من انطباقها فقط على "المشروعات التي تواجه مشاكل" أو "المشروعات المعرضة للمخاطر" أو بالإضافة إليها. وربما يتطلب ذلك إحداث تغيير في ممارسات الإشراف على المشروعات؛

- فحص خطورة المشروع (وأحياناً التقلبات في درجات تقييم الأداء) وكذلك المستوى المطلق للدرجات. وهذه يمكن قياسها بالانحراف المعياري للدرجات على مر الزمن.[7]

سابعاً – تشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار المخصصات الإقليمية

49 - كما لوحظ في الجزء الأول، طلب المجلس التنفيذي أن يتفكر الصندوق في الخبرة المكتسبة من تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار نظام المخصصات الإقليمية، وفيما إذا كان النظام والمخصصات الناتجة عنه تحقق الأهداف الإنمائية بصورة فعالة من حيث الأولويات الإقليمية. يعطي الجدول 4 الوضع الراهن (2005) لكل إقليم ويعطي مخصصات منقحة وفقاً لسيناريوهين اثنين مختلفين. العمود الأول يمثل الوضع الراهن، وترد فيه

[7] إذا أثبت هذا المقياس أنه مفيد فسيكون متغيِّراً مستقلاً من متغيرات أداء الحافظة في معادلة التخصيص، ويسفر ذلك عن وجود متغيرين اثنين لأداء الحافظة ومتغيرين اثنين لأداء السياسات والمؤسسات في معادلة التخصيص، وبذلك يوجِدُ نهجاً فريداً للصندوق وحده.

المخصصات بصيغتها المعدلة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 1999 (EB 67/1999/R.10). وكمقارنة فورية يبين العمود 2 مخصصات كل إقليم إذا كان كل بلد سيتلقّى مخصصاته دون أن يكون لديه أي مخصصات إقليمية سابقة، وفقاً لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المطبقة الآن. في هذا السيناريو، تخفض مخصصات شعبتي أفريقيا الرئيسيتين بواقع 47.2 مليون دولار أمريكي (10 درجات مئوية) من النسبة المتفق عليها ومقدارها 36.8% من مجموع موارد الصندوق إلى 26.8 في المائة. وهذا يؤكد الاستنتاج الذي تم التوصل إليه سابقاً، ومفاده أنه نظراً إلى توكيد عامل السكان في المعادلة الراهنة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ستتلقى الأقاليم الأكثر سكاناً مخصصات أعلى تتناسب وعدد سكانها.

الجدول 4– توزيع الموارد على الأقاليم بموجب المخصصات الثابتة، المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والمعادلة المعدَّلة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	1	2	3
الإقليم	**المخصصات الإقليمية الراهنة كما حددت في قرار المجلس التنفيذي في عام 1999**	**المخصصات باستخدام النظام الحالي لتخصيص الموارد على أساس الأداء**	**مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء باستخدام عامل سكان الريف بوزن مقداره 0.45**
أفريقيا الغربية والوسطى	87.3 (18.4%)	53.0 (11.2%)	64.0 (13.5%)
أفريقيا الشرقية والجنوبية	87.3 (18.4%)	74.4 (15.6%)	89.8 (18.9%)
آسيا والمحيط الهادي	147.3 (31.0%)	194.3 (40.9%)	182.5 (38.4%)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	80.9 (17.0%)	87.4 (18.4%)	67.2 (14.2%)
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	72.2 (15.2%)	65.9 (13.9%)	71.4 (15.0%)
المجموع (2005)	**475 (100%)**	**475 (100%)**	**475 (100%)**

50 – بغية تقدير تأثير إعادة تعريف متغيِّر السكان (في المخصصات) في معادلة تخصيص الموارد على أساس الأداء، يبيِّن العمود الأخير التغيرات الممكنة في مخصصات الأقاليم. ولقد تحقق ذلك بمحاكاة استخدام سكان الريف بدلاً من مجموع السكان وتغيير تأثير أو وزن السكان في المعادلة. وتبين الحسابات اللاحقة أنه عندما ينخفض وزن متغير سكان الريف في الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق إلى 0.45 (العمود 3)، تُظهر المخصصات الإقليمية التي لم تكن لها أي استحقاقات سابقة، مع ذلك، تقلبات كبيرة في المستويات الراهنة. ومن الملاحظ أن إقليم أفريقيا الغربية والوسطى يأخذ مخصصات تقل عن مخصصاته الحالية بواقع 25%، بينما إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية يأخذ مخصصات أكثر من مخصصاته الحالية بواقع 3%، وسبب ذلك ليس فقط الانخفاض الطفيف في مجموع عدد سكان الريف، وإنما هو أيضاً انخفاض متوسط درجات تقييم الأداء القطري في بلدان أفريقيا الغربية والوسطى مقارنة بدرجات تقييم الأداء في بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية.

51 – لأن معادلة التخصيص تشمل أيضاً جوانب أخرى من جوانب الحاجة والأداء، أجريت محاكاة لهذه الجوانب أيضاً لتعيين مدى تأثير التغيرات في مستواها على المخصصات الإقليمية. وقد أجريت محاكاة لتغيرات في الأداء

وكذلك في الدخل القومي الإجمالي للفرد، لكن أياً من هذين النوعين من المتغيرات لا يعكس الاختلاف الذي يُحدِثُهُ عامل السكان في المخصصات، ولا يعطي مستوىً متسقاً من الاستجابات والمخصصات في مختلف أنحاء الأقاليم.

52 - الانتقال في هذا الصدد، إلى نظام موحد للمقارنة والتخصيص سيضع متطلبات رئيسية من حيث تقدير الأداء الأقاليمي والحاجة إلى الاتساق في تحديد درجات تقييم الأداء في مختلف الشُعَب. بعد مرور سنة على تقديرات الأداء الإقليمي، وحيث إن الاستعراض السنوي للسنة الثانية جارٍ الآن، يحتاج الصندوق إلى تكييف وتطوير واختبار عمليات جديدة لدعم الانتقال إلى نظام موحد، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف تشغيلية إضافية. وعلى وجه التحديد، لتيسير عملية وضع درجات تقييم موحدة في كل الشُعَب، يلزم القيام بما يلي:

- إعطاء درجات تقييم قطرية ترتيبية في العالم أجمع بناء على بيانات منشورة (لأسباب منها أنه ليس من الكفاءة أن يُطلب من كل مقيِّم أن يجد بيانات مقارنة للعالم أجمع ويحللها)؛
- توفير درجات معيارية للأداء القطري في كل إقليم لمساعدة القائمين بالتقييم على تحديد المكانة النسبية لأداء كل قطر في الإقليم؛
- تكليف منسق لتقييم الأداء لأغراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بعقد اجتماع لإجراء مناقشات عمل مشتركة بين الأقاليم أثناء عملية التقييم السنوية لتيسير الاتساق في وضع درجات التقييم في كل الأقاليم.[8]

53 - أجريت عمليات محاكاة أخرى لتقدير أثر "وضع سقوف" لمخصصات الإقليمين الرئيسيين في أفريقيا، وتخصيص رصيد الأموال لأقاليم أخرى بناءً على معادلة تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتشير عمليات المحاكاة إلى أن المخصصات اللاحقة ما زالت تختلف اختلافاً كبيراً عن المستويات الراهنة، حتى مع تفاوت "الأوزان" المعطاة للسكان.

54 - تخلص هذه المراجعة إلى استنتاج أن المخصصات المحددة للإقليمين الأفريقيين الرئيسيين، ومخصصات البلدان الأفريقية الباقية الواقعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ومخصصات الأقاليم الأخرى تظل – في الأجل القصير – تحتفظ بالتركيز المطلوب على الأهداف والموارد الإنمائية للصندوق في كل عملياته العالمية، وعلى وجه التحديد في أفريقيا. وقد بدأ تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – وسيظل – يضمن تخصيص موارد الصندوق النادرة وفقاً للاحتياجات وللأداء على السواء. وستزداد خبرة الصندوق في تنفيذ النظام زيادة كبيرة في المستقبل. ومن شأن تحسين تقييم الأداء وتحديد درجاته داخل الإقليم الواحد أن يرسي الأساس على مدى السنتين القادمتين لإعادة تقييم لمخصصات الموارد الموحدة في عام 2007.

[8] ما دام التنافس على الموارد ينحصر بين بلدان الإقليم الواحد يمكن أن تكون مراقبة الجودة ومراقبة الاتساق أيضاً في حدود الإقليم نفسه فقط. غير أنه إذا قرر الصندوق أن يوزع الموارد بين البلدان من مجمَّع واحد يغطي العالم بأسره يحتمل عندها أن يلزم تشكيل فريق تنسيق مركزي. وكل مصارف التنمية المتعددة الأطراف والصناديق الأخرى التي تخصص مواردها لجميع البلدان من مجمَّع عالمي واحد تنشئ فريق تنسيق كهذا.

ثامناً – المخصصات في حالات ما بعد النزاعات

55 – تمشياً مع مناقشة المجلس التنفيذي السابقة بشأن مخصصات البلدان في حالات ما بعد النزاعات،[9] وضع الصندوق، شأنه في ذلك شأن مصرف التنمية الآسيوي، إجراءات تعكس المبادئ التوجيهية للمؤسسة الدولية للتنمية بشأن المخصصات في حالات ما بعد النزاعات، التي اعتمدت في التجديد الثالث عشر للموارد. (وقد تم تحديث هذه المبادئ التوجيهية في ضوء IDA 14). وستتلقى البلدان المؤهلة للحصول على مخصصات لحالات ما بعد النزاعات[10] مخصصات اعتيادية ناتجة عن تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، يضاف إليها مبلغ يعادل 30%–100% من مخصصاتها الاعتيادية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وستكون النسبة المئوية المزيدة على هذه المخصصات متناسبة مع درجة تقييم الأداء القطري للبلد في حالات ما بعد النزاعات، كما حسبتها المؤسسة الدولية للتنمية. وسيضع الصندوق ترتيبات تشغيلية أخرى بعد الموافقة على سياسة حالات ما بعد النزاعات. وستظل البلدان الآخذة في الانتعاش من كارثة طبيعية تتلقى دعماً مالياً خارج المخصصات المقدمة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (كما تفعل المؤسسة الدولية للتنمية)، وستظل البلدان المقدَّرة بأنها بلدانٌ منخفضةُ الدخل واقعةٌ تحت ضغط تتلقى مخصصات وفقاً لدرجات التقييم القطري لأغراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

56 – عَّدلت الاتفاقيات المعقودة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA 14) الفترات الزمنية للمخصصات المزيدة، لكي تتيح للبلدان المؤهلة أن تتلقى الآن مخصصات خاصة لحالات ما بعد النزاعات لمدة تصل إلى أربع سنوات، تتبعها فترة انتقالية تصل إلى ثلاث سنوات للانتقال إلى النظام العادي لتخصيص الموارد على أساس الأداء. يعطي هذا النهج الشُّعَب الإقليمية مرونة أكثر لتقسيم التزاماتها على مراحل ملائمة لدعم البرامج القطرية وضمان كون القدرة على التنفيذ تعكس تدفقات الموارد في البلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاعات. فاستدامة جهود بناء السلام وتحسين إنتاجية المعونة في هذه البلدان تتطلبان تعديل نمط تدفقات المعونة لكي تأخذ في الحسبان تحسينات القدرات. فهذا يساعد على تعضيد السلام وبدء عمليات الاستقرار والتعمير. وهو يحسِّن أيضاً قابلية تدفقات الموارد للتنبوء ويضع أساساً لتقدير الاحتياجات من الموارد، ويضمن الإنصاف في المعاملة في كل البلدان والأقاليم. علاوةً على ذلك، تشتمل الإجراءات على مجموعة من مؤشرات الأداء مقتبسة من المبادئ التوجيهية للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA 13/14) مصممة خصّيصاً لظروف البلدان المتأثرة بالنزاعات، وتركز على المجالات التي هي أكثر ما تكون مناسبة، كالأمن والمصالحة.

تاسعاً – الاستنتاج والتوصيات

57 – يلقي التقرير نظرةً عامةً على التقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، وأبرزَ مجالاتٍ يمكن إدخال تعديلات عليها، من شأنها أن تعزز عمليات النظام وفعاليته. ومن المتصور أن تؤدي

---

[9] الوثيقة EB 2003/79/C.R.P.3.

[10] في الوقت الحاضر توجد تسعة بلدان مشمولة بمعونة المؤسسة الدولية للتنمية مؤهلة لتلقّي مخصصات خاصة لحالات ما بعد النزاعات، وهي: أفغانستان، أنغولا، بوروندي، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، سيراليون، تيمور ليشتي (يتوقع أن تصبح ليبريا والسودان مؤهلتين لمثل هذه المخصصات في المستقبل القريب).

الخبرة المكتسبة في السنين القادمة، سواء من تطبيق الصندوق لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أو من الدروس المستخلصة من مؤسسات أخرى، إلى زيادة تحسين النظام. وستجرى مشاورات تامة مع المجلس التنفيذي قبل اتخاذ أي خطوات لاعتماد هذه التغييرات أو غيرها، وستقدم إلى المجلس التنفيذي مراجعة أخرى مستندة إلى الخبرة المكتسبة في المستقبل القريب في سبتمبر/أيلول 2007.

58 - من بين المجالات التي سيواصل الصندوق فيها تحسين فعالية النظام ومعاييره ما يلي:

- تحسين الأداء وتقييم الحافظة على صعيد الشُّعبة والصعيد المشترك بين الشُّعَب؛
- الإدارة العملية للمخصصات الدنيا للبلدان التي تتلقى مخصصات من هذا القبيل أو البلدان التي يكون عدد سكانها صغيراً جداً؛
- إشراك المؤسسات المالية الأخرى التي تطبق نُهُجاً مشابهة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في المعارف والدروس، مع توكيد الطرق التي يعالج بها الصندوق مسألة الحد من الفقر الريفي في حدود النظام.

59 - توصي الإدارة بأن يوافق المجلس التنفيذي على اقتراح أن يقوم الصندوق بما يلي:

(أ) الاستمرار في استخدام السكان والدخل القومي للفرد كمؤشرات للحاجة، لكن مع استخدام سكان الريف أساساً للحساب، وتخفيض الوزن الترجيحي المعطى للسكان من 0.75 إلى 0.45؛

(ب) اعتماد فترة تخصيص مستمرة مدتها ثلاث سنوات مع تحديد درجات تقييم سنوية تحسب لجميع الدول الأعضاء المؤهلة المقترضة وفقاً للمعادلة المتفق عليها؛

(ج) تطبيق النَّهج الموافق عليه سابقاً لإعادة تخصيص الأموال غير المستخدمة وفقاً للمعادلة القائمة على أساس الأداء والمتفق عليها، بما في ذلك مبلغ لا يتجاوز 4% من المخصصات الإقليمية السنوية يُترك تخصيصُه لحسنِ تقدير الإدارة لاعتبارات استراتيجية وتشغيلية؛

(د) إبقاء المخصصات الإقليمية وفقاً للحصص المتفق عليها سابقاً؛

(هـ) تقديم مراجعة للخبرة المكتسبة في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2007.

الجدول 1: الأموال المقدمة من صناديق متعددة الأطراف بشروط تيسيرية تستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

المؤسسة	الصندوق	سنة التأسيس	المرحلة	سنة اعتماد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	معايير أهلية البلد
مصرف التنمية الأفريقي	صندوق التنمية الأفريقي	1973	مرحلة الصندوق العاشرة	1999	السياسة الائتمانية لمصرف التنمية الأفريقي (1995). يستخدم المصرف تصنيف المؤسسة الدولية للتنمية القطري لأفريقيا
مصرف التنمية الآسيوي	صندوق التنمية الآسيوي	1973	مرحلة الصندوق التاسعة	2001	سياسة مصرف التنمية الآسيوي للتخريج (1998)
مصرف التنمية الكاريبي	صندوق التنمية الخاص	1984	مرحلة الصندوق السادسة	2000	جميع البلدان الأعضاء (المجموعة 1 إمكانيات وصولها محدودة)
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	صندوق العمليات الخاصة	1961	اتفاقية عام 1998	2002	خمسة بلدان (المجموعة د-2): بوليفيا، غيانا، هايتي، هندوراس، نيكاراغوا (+ مبلغ صغير لمصرف التنمية الكاريبي)
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مرفق التمويل المتوسط	1982	اتفاقية عام 1998	2002	خمسة بلدان (المجموعتان ج و د1): (الناتج المحلي الإجمالي فيها 150 2 دولاراً أمريكيا بدولارات عام 2000) إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، باراغواي، سورينام
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	1977	مرحلة الصندوق السادسة	2005	جميع الدول الأعضاء النامية
مجموعة البنك الدولي	المؤسسة الدولية للتنمية	1961	المؤسسة الدولية للتنمية – 13	1977	البلدان التي يقل ناتجها القومي الإجمالي (بدولارات عام 2003) عن 895 دولاراً أمريكياً

الجدول 2 – معادلات التخصيص

	المعادلة					العوامل الأخرى		
المؤسسة	عوامل الحاجة		عوامل الأداء		النتيجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	خصم الحجم
مصرف التنمية الإفريقي (المرحلة التاسعة 2002–2004)	$POP \times GNPpc^{-0.125}$	x	$[(0.7CPIA+0.3PORT) \times (GOV/3.5) \times PCEF]^{2.0} \times SCALE$	=	حصة المخصصات	5.0 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة للبلد		يخصم من مخصصات كل بلد مبلغ يتوقف على النسبة المئوية للمنح
مصرف التنمية الآسيوي (2005)	$POP^{0.6} \times GNPpc^{-0.25}$	x	$[(ES_CPIA^{0.7} \times PORT^{0.3}) \times GOV]^{2.0} \times SCALE$	=	حصة المخصصات			
مصرف التنمية الكاريبي	$\log POP \times GNPpc^{-0.9} \times VUL^{2.0}$	x	$[0.7CPIA+0.3PORT]^{2.0} \times SCALE$	=	حصة المخصصات			
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (مرفق التمويل المتوسط)	[(0.133Fund)(POP/∑POP)] + [(0.133Fund) (1/GDPpc)/ ∑(1/GDPpc)] + [(0.133Fund) (DEBT/∑DEBT)]	+	[(0.6Fund)x(0.7CIPE+0.3PORT)]/ [∑(0.7CIPE+0.3PORT)] **(CIPE is similar to the CPIA)**	=	المخصصات بالدولار			
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (صندوق العمليات الخاصة)	[(0.22Fund)(POP/∑POP)]+ [(0.18Fund)[(1/GNIpc)/∑(1/GNIpc)]]	+	[(0.6Fund)x(0.7CIPE+0.3PORT)]/ [∑(0.7CIPE+0.3PORT)]	=	المخصصات بالدولار			
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	$POP^{0.75} \times GNPpc^{-0.25}$	x	$[0.2CPIA+0.35PORT+0.45RuralCPIA]^{2.0} \times SCALE$	=	حصة المخصصات	1.0 مليون دولار أمريكي		
البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية)	$POP \times GNPpc^{-0.125}$	x	$[(0.8CPIA + 0.2PORT) \times (GOV/3.5)^{1.5}]^{2.0} \times SCALE$	=	حصة المخصصات	3.3 ملايين وحدة حقوق سحب خاصة للبلد (المؤسسة الدولية للتنمية 14)	20 دولار أمريكي للفرد في السنة	يخصم من مخصصات كل بلد مبلغ يتوقف على النسبة المئوية للمنح

فيما يلي تفسير الرموز الإنكليزية الواردة في العمودين الثاني والرابع أعلاه:

CIPE = تقييم المؤسسات والسياسات القطرية (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)؛ CPIA = تقدير السياسات والمؤسسات القطرية؛ DEBT = نسبة الدين الرسمي إلى خدمة الدين؛ ES-CPIA = معايير الأداء الاقتصادي والاجتماعي في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية؛ Fund = حجم مظروف مرفق التمويل المتوسط أو صندوق العمليات الخاصة؛ GDP/GNP/GNIpc = الناتج القومي الإجمالي للفرد أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو الدخل القومي الإجمالي للفرد؛ GOV = لصندوق التنمية الآسيوي، هو متوسط المعايير الخمسة في مجموعة "إدارة القطاع الخاص"؛ لصندوق التنمية الأفريقي، هو متوسط المعايير الستة في أداء الحكم والقطاع العام زائداً المتوسط المتحرك لفترة ثلاث سنوات لـــ "علامة التوريد" – على أداء الحافظة؛ للمؤسسة الإنمائية الدولية، هو متوسط المعايير الخمسة في مجموعة إدارة القطاع العام زائداً المتوسط المتحرك لفترة ثلاث سنوات لعلامة التوريد على أداء الحافظة؛ HDI = دليل التنمية البشرية؛ log = لوغاريتم؛ PBA = التخصيص على أساس الأداء؛ PCEF = عامل الزيادة في مرحلة ما بعد النزاع (1.13 إلى 1.30، الحد الأعلى 1.5)؛ POP = السكان؛ PORT = أداء الحافظة؛ RuralCPIA = درجات تقييم الصندوق لأداء السياسات والمؤسسات في التنمية الريفية؛ SCALE = عامل قياس لضمان كون مجموع الحصص 1.0؛ SDR = حقوق الصحب الخاصة في صندوق النقد الدولي؛ VUL = ضعف البلد أو كونه عرضة للخطر.